

السياسات العامة للديمقراطية

بقلم الأستاذ سلامه موسى

في العام الماضي رأى العالم ثلاثة شعوب يقتل بعضها بعضا هي شعوب ألمانيا وفرنسا وإيطاليا . ولكن في وسط هذا القتال نجد أمة صغيرة مؤلفة من الألمان والفرنسيين والإيطاليين هي الأمة السويسرية تعيش في وفاق كأنها الدولة المثلى لهذه الشعوب المتقاتلة أو كأنها واحة السلام في عالم توشك الحرب أن تحيله بالدمار صحراء قاحلة خالية من مؤسسات الحضارة. وإنما وصلت سويسرا إلى هذه الحال التي تنبسط عليها لأن شعبها أو شعوبها أرادت أن تعيش في سلام . وهي لم ترغب في السلام فقط بل أرادته . وهنا يجب التمييز . لأن الرغبة عاطفية أما الإرادة فذهنية . ونحن حين نريد ينشط ذهننا ونفكر وندبر ونضع الترسيمات . ولذلك عينت الأمة السويسرية بالرسم والتخطيط . فوضعت الأنظمة التي تكفل السلام الدائم بين الألمان والفرنسيين والإيطاليين من سكانها الذين يبلغون أكثر قليلا من أربعة ملايين . لا . بل أكثر من ذلك . فان الألمان يبلغون في سويسرا ٣,٠٠٠,٠٠٠ والفرنسيين ٨٥٠,٠٠٠ والإيطاليين ٢٥٠,٠٠٠ . وكانت اللغات الرسمية للدولة إلى سنة ١٩٣٧ ثلاث لغات هي الألمانية والفرنسية والإيطالية . ولكنها زادت لغة في هذه السنة ، لأن السويسريين وجدوا أن هناك أقلية تبلغ ٤٤ ألفا فقط تتكلم لغة تنزع إلى الرومانية القديمة فجعلوا لغات الدولة الرسمية أربع لغات . وهذا حرصا على هذا الاتحاد الديمقراطي أن تطفو على سطحه أية مشكلة صغيرة .

وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه الدول الكبرى للحرب ونسمع الصيحات بل الصرخات المبحوحة عن الامبراطورية والاستعمار والأسواق والمواد الخام والمنافذ إلى البحر كانت سويسرا تعيش وتوسع برفاهية لا يبلغها حتى سكان الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن متوسط ما يملكه الفرد من الثروة في سويسرا يزيد — أجل يزيد — على متوسط ما يملكه الفرد في الولايات المتحدة . وحسبك أن تعرف أن الكناس في شوارع المدن في سويسرا يبلغ دخله السنوي ٢٢٣ جنيا . وإذا عرفت دخل الكناس استطعت أن تقيس دخل من فوجه . وهذا على الرغم من أن سويسرا لا تملك امبراطورية ولا مستعمرات ولا أسواقا ولا منافذ على البحر بل ولا مواد خامة مما تحتاج إليه الصناعات كالحديد والفحم والبتروول . فكيف تم للسويسريين كل ذلك أو كيف اتفق لهم هذا التفوق ؟

اتفق لهم كل ذلك لأنهم عمموا النظام الديمقراطي على أقصى ما يسمح به روح العصر في السياسة والاقتصاد والاجتماع . وليست سويسرا فذة في هذا التفوق . فإنها تشترك فيه مع الأمم الديمقراطية الصغيرة في اسكندناوة وهي دنمركا وأسوج وزوج . ولتعد إلى مرتب الكناس فقد قلنا إنه يبلغ ٢٢٣ جنيتها في سويسرا . وهو في أسوج ٢١٠ جنيتها . وفي دنماركا ١٥٠ جنيتها ولا نعرف مقداره في زوج ولكن الأغلب أنه لا يقل عن ذلك كثيرا .

وهذا التفوق يجعلنا على أن نبحث السمات العامة للأمم الديمقراطية . هذه السمات التي أدت إلى هذا الرخاء المادي وأدت أيضا إلى ما لا نستطيع إحصاءه بالأرقام من الرخاء الفنى والذهنى والاجتماعى .

ففى جميع الأمم الديمقراطية برلمانات . والبرلمان يؤلف عادة من مجلسين . ولكنه يؤلف أحيانا من مجلس واحد بالاستغناء عن مجلس الشيوخ . وحق التصويت وكذلك حق الانتخاب عامان يشترك فيهما الرجل والمرأة . وأحيانا يمكن للوزارة أن تترك البرلمان وتلجأ إلى الشعب بالاستفتاء أى أنها تستفتيه فى مشروع معين . وفتوى الشعب فوق فتوى البرلمان .

وأعظم ما يقوم به البرلمان فى جميع الأمم الديمقراطية هو النقد للحكومة . وصحيح إن الأعضاء يمكنهم أن يقدموا المشروطات لكي تناقش وتصير قوانين . ولكن المهمة الأولى للأعضاء هى النقد . والحكومة الديمقراطية تمتاز بهذه الميزة وهى أنها لا تجيز النقد فقط بل ترحب به فى الصحف والمجالس البلدية (البرلمانات المحلية) والبرلمان .

وتمتاز الأمة الديمقراطية بالبرلمانات الصغيرة أى المجالس البلدية . فان المدينة تحكم نفسها وتعين شرطتها وتتولى التعليم أو بعضه وتبنى المنازل وتخطط الشوارع وتؤسس المستشفيات وتتوسع ما شاءت فى نشاطها المدنى . وهذه المجالس تدرج الجمهور على الحكم الذاتى وتشعره بقبماته فى إصلاح مدنه وتوزيع العدالة بين السكان . والانتخابات للمجالس البلدية فى جميع الأمم الديمقراطية تحدث تنبها عاما وحركة ناشطة وتنقسم الناخبين أحزابا لكل منها برنامج فى الإصلاح المدنى . وهى تحدث وطنية محمية وكبرياء مدنية وشعورا بأن هذه المكتبة العامة أو هذا الحمام أو ذلك التمثال أو تلك القاعة أو الكلية أو الحديقة قد اشترك الناخب فى تأسيسها وبذل جهدا فى الدعوة لها قبل ذلك . والمجلس البلدى او المحنى تراه فى كل مدينة أو قرية . وقد تبلغ ميزانيته نحو أربعين مليون جنيه فى السنة كما نرى فى لندن أو نيويورك ، وقد لا يزيد على بضعة آلاف أو مئات من الجنيهات فى بعض القرى . ولكنه لازمة من لوازم الديمقراطية وهو يحسم الرأى القائل بضرورة الشورى وحرية النقد والحكم الذاتى والتبعة العامة بين السكان وأن الحكم للجماعة المتشاوره وليس للفرد المستبد .

على أن فكرة الشورى ورأى الجماعة لا ينحصرن في البرلمانات الكبرى أو الصغرى للامة الديمقراطية . وإنما هما فكرة قد تشبعت بها الأمة فهى تمارسها في جميع ألوان نشاطها متطوعة غير مضطرة . وأعظم برهان على ذلك انتشار الجمعيات التعاونية فيها . وجمعية التعاون هى شركة ديمقراطية بين جماعة من الناس المتوسطين أو الفقراء ، وهى تضع شروطاً تمنع بها حيازة الأسهم الكثيرة التى تجعل أحد المساهمين في مركز المستبد بسائر الأعضاء . وهذه الجمعيات تراها على طرازها الأمثل في دغركا حيث يحق لنا أن نقول إن حضارة الدركيين هى حضارة التعاون أى حضارة الفلاحين والفلاحات الذين يربون الطيور والخنازير والعجول والفراخ ويتجون البيض واللبن والخبز والزبد وبيعونها في جماعات صغيرة منظمة بحيث يخرج الفلاح آخر العام وعنده من الدخل الذى ترده اليه جمعية التعاون التى ينتسب اليها ما يبلغ مقداره عشرين ضعفاً لدخل فلاحنا .

وهذا الروح الاجتماعى نجد له مثالا آخر في النقابة أى نقابة العمال الذين يشتركون معا ويؤدون أجرا صغيرا كل شهر لإيجاد هيئة تدافع عن شؤونهم من حيث ساعات العمل والأجور ونحو ذلك . وبكلمة أخرى نستطيع أن نقول إن النظام الديمقراطى في الأمة والحكومة يقتضى العمل بالجماعة لا بالفرد كلما أمكن ذلك .

ولكن العمل بالجماعة يقتضى حرية الاجتماع بل احترام الاجتماع . وهذا هو السائد في جميع الأمم الديمقراطية . لأن الثقة متبادلة بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة . ونحن نعرف من اختياراتنا واختبارات غيرنا أن مدة الخطر وما يبعثه من توجس ووساوس تحد حرية الاجتماع أو تحظره على الأفراد . بل يبلغ المنع الأيسر معا أكثر من ثلاثة أو خمسة في الطريق . وفي الأمم التى تسير على الأنظمة الاستبدادية المنطقية أو الصارمة ينظر إلى الاجتماع بعين القلق إن لم نقل بعين الكرهة . وهو لذلك يحتاج الى إجراءات . ولكن الأمم الديمقراطية ، للاطمئنان الذى يسودها ولأن مبدأ الحكم بالشورى والترحيب بالنقد من المجتمعين سائدان ، ترضى بحرية الاجتماع . وليس هذا الاجتماع مقصورا على جمعية التعاون أو النقابة للعمال ولكنه يتجاوز ذلك الى إيجاد أية جمعية ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

وسمة أخرى تنتج عن كل هذا لدى ذكرنا هى احترام الرأى والعقيدة في جميع الأمم الديمقراطية . فنكل انسان الحق في أن يرثى ويعتقد ما شاء . وليس معنى هذا أنه يمكنه أن يمارس ما يعتقد أو يرثى . فقد يرثى أحدنا أن الناس لو ساروا في الشارع عراة لكان أجهل لقوامهم وأنفع لصحتهم . فهو حرفى الدعوة الى هذا الرأى . ولكنه ليس حرا في أن يسير في الشارع عريان إلا بعد أن تستفيض دعوته ويقبلها الجمهور ويسن لها قانون . حرية الدعوة لنظام معين من الحياة هى غير حرية الممارسة لهذا النظام . وهنا نجد فوارق دقيقة للتمييز بين الدعوة والممارسة .

وهذا الاحترام للرأى أو العقيدة ينتهى باحترام الجماعات أو الأقليات الصغيرة . كهذا الذى رأينا حين عمدت حكومة الاتحاد السويسرى سنة ١٩٣٧ إلى احترام الأقلية التى يتكلم أفرادها بلغة تترع إلى الرومانية فاعتبرت لغتهم من اللغات الرسمية للدولة مع أنهم لا يزيدون على ٤٠٠٠٠٠ والاضطهاد الذى نراه فى بعض الأقطار الاستبدادية للأقليات نجد إزاءه تسامحا تاما للأقليات فى الأمم الديمقراطية .

وجميع الأمم الديمقراطية تعيش من حيث الاقتصاديات فى نظام المباراة فى الكسب - إذا استثنينا ما عندها من جمعيات التعاون ، ولكن هذا النظا - على ما ينتجه من تعطل وفاقا قد أنتج أيضا الرغبة فى معالجة المساوى التى تنشأ عنه . فوجدنا العناية فى جميع الأمم الديمقراطية بالتأمين من الفقر والتعطل والمرض . كما وجدنا العناية بزيادة الكسب للطبقات الدنيا . ومثال الكاسين الذى أوردناه فى أول هذا المقال يدل على ذلك .

وهذه العناية الديمقراطية بالطبقات الفقيرة تختلف أغراضها وأوانها . فقد أوجدت فى بريطانيا فى العشرين من السنين الماضية ثلاثة ملايين ونصف مليون منزل جديد بنتها الحكومة أو المجالس المحلية أو الشركات والجمعيات بمعاونة الحكومة . وهذه العناية أوجدت شركات التعاون فى دتمركا والتعليم الجامعى العالى بالمجان أو ما يقرب من المجان للعمال والفقراء . وأوجدت المعونات السخية التى تزيد على ستة أو سبعة آلاف مليون جنيه فى الولايات المتحدة لمعالجة التعطل .

وقد نجد فى الأمم الديمقراطية الكبيرة مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا تفاوتنا عظيما فى الثروة الفردية بين الطبقات الثرية والطبقات الفقيرة . لأن وفرة الانتاج فى الأولى واتساع الأمباطورية فى الثانية يسمح بهذا التفاوت . ولكن الأمم الديمقراطية الصغيرة مثل سويسرا أو أسوج ودتمركا وهولندا تجعل هذا التفاوت صغيرا كما نرى مثلا فى بعض المرتبات فى دتمركا :

مرتب الكاس ١٥٠ جنيها فى السنة .

« معلم المدارس الابتدائية ٢٤٠ جنيها فى السنة .

« الأستاذ فى الجامعة ٥٠٠ جنيه فى السنة .

« المستشار فى محكمة عليا ٦٠٠ جنيه فى السنة .

هذه هى بعض السمات الديمقراطية . وهى سمات إذا تعمقنا فى أسبابها ونتائجها وجدنا أنها ترجع إلى الإرادة الحازمة فى تعميم العدالة التى انتهت بأن صانت هذه الأمم من الانقلابات الخطيرة والثورات الدموية . وعممت الرفاهية الاقتصادية وقربت بين الأغنياء والفقراء فزال التفاوت الكبير بينهما .